

د. مصطفى خروفي*

يمكن إعتبار الأوراق الثلاثة المعروضة خلال هذه الحصة حول المواضيع التالية:

- كيفية إدماج المرأة بشكل أفضل في أسواق العمل العربية وفي تشكيل مستقبل المنطقة؛
- توافق العمل مع المسؤوليات الأسرية؛
- حماية الأمومة أثناء الحمل.

و هي تعتبر امتداداً للمحاور التي تم عرضها ومناقشتها خلال الدورات السابقة، وهي أوراق تنطلق من إنشغالات منظمة العمل الدولية للنهوض بقضايا المرأة وبالدور الذي يمكن أن تلعبه في المجتمع – وكذلك تمكينها وحماية صحتها داخل العمل و خارجه، وكلها غايات يمكن ربطها بأهداف الألفية للتنمية .

وهنا لا بد من التذكير بأنه لم يعد يفصلنا عن 2015 الموعد المحدد من طرف المنظومة الدولية لتحقيق أهداف الألفية للتنمية سوى بضع سنوات ، فهل نستطيع خلال هذه المدة الوجيزة تدارك العجز الذي لازال قائماً في بعض المؤشرات ، خاصة عندما يتعلق الأمر بالمساواة بين الرجل والمرأة، وبتمكين هذه الأخيرة على كافة المستويات وتلك أهداف تشغل كافة المنظمات الدولية و الحكومات من صندوق الأمم المتحدة للسكان، وصندوق الأمم المتحدة للتنمية، وصندوق الأمم المتحدة لحماية الطفولة، ومنظمة العمل الدولية، بشراكة مع الفاعلين وممثلي المجتمع المدني.

بخصوص مساهمة المرأة في سوق العمل بالبلدان العربية بصفة عامة ، وعلاقة ذلك مع ظروف عملها ، ومدى قدرتها التوفيق بين العمل داخل وخارج البيت وكذا حماية الأم العاملة ، يمكن القول على أن هناك تحسن ملحوظ في مؤشرات تأهيل المرأة ، ابتداء من تمدد وتكوين الفتيات، ومحاربة الأمية المتفشية في وسط النساء، وهي ميادين تم فيها إنجاز بعض التقدم، بدرجات متفاوتة خاصة في الدول المتوسطة النمو. إلا أن هذا التحسن لازال نسبياً، وهو ما يفسر اندماجاً ضعيفاً للمرأة بالنظر إلى فرصها في سوق الشغل؛ وهي مشاركة لازالت محدودة تركز على الفرص الأقل تأهيلاً ، حيث أن المرأة لازالت تشتغل في قطاعات إقتصادية بعيدة عن مواصفات العمل اللائق .

يوضح ذلك قراءة البيانات المتوفرة في ورقة سيميل إشيم التي تعطي لمحة لسوق العمل لاتقف عند سنة 2008، بل تفتح نوافذ على مابعد الأزمة المالية والأقتصادية والعالمية التي أثرت سلباً على سوق العمل وعلى قطاعات بأكملها كالسياحة ، والصحة، والخدمات الاجتماعية .

كما تلمح الورقة كذلك إلى تغيير ملموس وعميق داخل المجتمعات العربية من خلال هجرة المرأة التي أصبحت بعدما كانت تهاجر للإلتحاق بزوجها خلال الستينيات من القرن الماضي، تتخذ قرار الهجرة بكل إستقلالية ، سوء كانت هذه الهجرة داخلية أم خارجية وقد أخذت هذه الهجرة أبعاداً غير مسبوقه كما تشير إلى ذلك ورقة أسيم ، حيث أن نصف أعداد المهاجرين من أجل العمل من النساء وهنا لا بد من الوقوف قليلاً على ما يحصل في البلدان العربية من تغير عميق خلال الحقبة الأخيرة ، ومن ثورات والتي ، وإن لم يتنبأ أحد بوقوعها، إلا أن الكثير من مسبباتها كان موثقاً في الأبحاث المرتبطة بالتطورات الحاصلة على مستوى المجتمعات، و بروز الشباب كفاعل أساسي، يعاني من مشاكل البطالة والفقر والتهميش، علاوة على نقص في الحريات العامة.

*مستشار البرامج والسياسات،المكتب الإقليمي الدول العربية، مصر

وبالرجوع إلى إدماج المرأة في سوق الشغل . وإلى علاقتها مع العمل اللائق نلاحظ أنه مع ازدياد ولوج المرأة لسوق العمل، ونظراً لضعف تكوينها العام، ولكونها غالباً ما تعاني من الأمية والتهميش، فإنه يتم إدماجها في كثير من الأحيان في القطاع غير المنظم، أو في فرص عمل متدنية بالنسبة للرجل عامة ، وحتى عندما تخلق فرص شغل عن طريق برامج إرادية من طرف السلطات العمومية ، فإنها لاتحد كثيراً من ضعفها الإقتصادي، وإن كانت تساهم في مساعدتها على الخروج نسبياً من دوامة الفقر المطلق .

بالنظر إلى أشكالية النوع والعمل اللائق ، نجد أن المرأة تلج بسهولة القطاع غير المنظم ، الذي يمثل داخل العديد من البلدان المتوسطة والضعيفة النمو أزيد من 40% من الأنشطة الإقتصادية، ومن المعروف أن هذا القطاع لا يوفر شروط الصحة والسلامة في العمل ولا يضمن الحقوق الإجتماعية والحماية اللازمة ، ومن ثمة فأغلبية اللواتي إنخرطن فيه يعيشن هشاشة في وضعيتهن الإجتماعية والإقتصادية والصحية .

بالنسبة لورقة السيدة لورا اداتي ، التي تناولت موضوع حماية الأمومة في العمل من منظور حقوق الإنسان ، مشيرة إلى الإتفاقيات المصادق عليها والمتعلقة بحقوق الأمومة ، ملاحظة في نفس الوقت أن وضعية المرأة لازالت تعرف الهشاشة ، سواء تعلق الأمر بعملها في القطاع الرسمي أو القطاع غير الرسمي ، وهي وضعية تهدد أمن وسلامة المرأة الصحي والإقتصادي في وقت يتقلص فيه دعم ومساعدة الأسرة ، نتيجة للتغيرات العميقة التي تعرفها المجتمعات عامة ، من جراء الهجرة وتفكك المنظومة الأسرية القديمة ، وخروج المرأة للعمل خارج البيت، الخ....

هناك نقطة هامة أكدت عليها المداخلة، بخصوص فرص العمل المتوفرة تحت ضغط التنافسية ، وتداعيتها على الأجور وظروف العمل اللائق، وساعات العمل المؤداة عنها أو المجانية ، والتي توضح إلى أي مدى تتأثر المرأة والرجل بظروف العمل المصاحبة للتنافسية، وذلك على حساب الحياة الأسرية والوقت المخصص لرعاية شؤون البيت، فالمرأة تشتغل أربع ساعات خارج أوقات العمل أكثر من الرجل مثلاً، كما أنها تعمل خارج البيوت لساعات طويلة خارج العمل المأجور سواء كان ذلك داخل الحقول الزراعية أو في المقاولات العائلية وهنا نود أن نذكر بما قيل من جلسات أمس حول ظروف عمل خادمت البيوت، فهذا النوع من العمل المجاني شائع جداً في الأوساط القروية ، حين تشتغل المرأة في الحقول والعناية بالحيوانات الداجنة والماشية.

أما بالنسبة لمسألة توفيق المرأة لعملها خارج البيت وعنايتها بالأسرة فالورقة تشير إلى العراقيل والتحديات الكبيرة التي لازالت تواجه المرأة لكي تلعب دورها كاملاً داخل سوق العمل والمجتمع.

هناك نقطة في غاية الأهمية تتعلق بالسبل المثلى للإستفادة أكثر من قدرات المرأة، حيث يلاحظ، حتى في الدول التي أستثمرت في القطاعات الناهضة بوضعية المرأة كالتربية والتعليم والصحة أن خسارتها تكون أكبر عندما تكون مؤهلات المرأة محصورة في فرص عمل ذات إنتاجية ضعيفة ، وحين تكون مؤهلاتها غير مستغلة بالطريق الأنجع.

هناك إستراتيجيات وبرامج لإدماج المرأة داخل النسيج الإقتصادي، وهنا لا بد من الإشارة إلى الدور الذي تلعبه التعاونيات والجمعيات المنتجة داخل المجتمعات ذات النمو المتوسط والضعيف، رغم ان هذه المبادرات لازالت تحتاج إلى دعم أقوى، إلا أن مسؤولية السلطات العمومية تظل قائمة لتوفير المناخ الملائم لبلوغ المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية ، عن طريق التشريع وتفعيل القوانين وضمان الحوار الإجتماعي وإحترام الحريات النقابية ، والصحة والسلامة داخل الشغل وهذا يتوقف على أرادة كل بلد على حدة ، ويبقى أن النهوض بوضعية المرأة في البلدان العربية يجب أن يكون على قائمة الأجندة الوطنية ، حتى يتم أستدراك الفجوات ومعالجتها في أسرع الأوقات ، عن طريق بلورة سياسات وبرامج يساهم فيها كل الفاعلين من حكومات ومنظمات المجتمع المدني المحلية والعالمية، وجمعيات نسائية وذلك من خلال حوارات هادفة ومتجهة نحو المستقبل.